S/PRST/2003/7

الأمم المتحدة



Distr.: General
18 June 2003
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٧٧٤ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في أفغانستان''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

''ويؤكد مجلس الأمن على أن الأمن لا يزال يشكل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه أفغانستان. ويعرب المجلس عن قلقه، على وجه الخصوص، إزاء تزايد عدد الهجمات من جانب أعضاء الطالبان وغيرهم من العناصر المتمردة على موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين والمحليين، وقوات التحالف، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأهداف الإدارة الانتقالية الأفغانية. وفي هذا الصدد، يدين المجلس أشد ما تكون الإدانة الهجوم الذي وقع على القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابل يوم ٧ حزيران/يونيه. ويعرب المجلس أيضا عن قلقه إزاء التهديدات الأمنية الأخرى، بما فيها تلك الناشئة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات. ويؤكد المجلس على ضرورة تحسين الحالة الأمنية في المقاطعات، وزيادة بسط سلطة الإدارة الانتقالية الأفغانية على جميع أنحاء البلد. وفي ظل هذه الخلفية، يشدد المجلس على أهمية التعجيل بالإصلاح الشامل لقطاع الأمن في أفغانستان، بما في ذلك نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

''ويرحب مجلس الأمن بإنشاء ونشر أفرقة تعمير المقاطعات المؤلفة من عناصر مدنية وعسكرية دولية في مختلف المقاطعات، ويشجع الدول على دعم مواصلة الجهود من أجل المساعدة على تحسين الأمن في المناطق.

170603 170603 03-39938 (A)
0339938

”ويعتقد مجلس الأمن أنه من المهم بالنسبة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان إقامة علاقات بناءة ومتعاضدة على الصعيدين الثنائي والإقليمي بين أفغانستان وجميع الدول، ولا سيما مع جيرانها، على أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الخاصة للدول الأخرى. ويدعو المجلس جميع الدول إلى احترام إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار (S/2002/1416) ودعم تنفيذ أحكامه.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد المبادئ المحددة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين ومن بينها أن العمل لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية هو مسؤولية عامة ومشتركة وتتطلب الأخذ بنهج متكامل ومتوازن بما يتمشى بصورة كاملة مع أغراض ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

”ويدرك مجلس الأمن الروابط القائمة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب فضلا عن الأشكال الأخرى للجريمة، كما يدرك ما تشكله هذه الأنشطة من تحديات داخل أفغانستان وكذلك بالنسبة لدول المرور العابر والدول المجاورة وغيرها من الدول المتأثرة بعمليات الإتجار بالمخدرات التي تتم من أفغانستان.

”ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه إزاء تزايد خطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المرتبط بإساءة استعمال المخدرات في المنطقة وما وراءها.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الأمن سوف يتعزز من خلال مواصلة بذل الجهود المنسقة لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات في أفغانستان فضلا عن حظر الإتجار بالمخدرات خارج حدودها. ويسلم المجلس بأن الجهود الرامية إلى مواجهة مشكلة المخدرات التي يكون منشؤها أفغانستان لن تحقق أي أثر فعال ما لم تكن جزءا من عملية أوسع نطاقا لبرامج التعمير والتنمية في البلد.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء حجم إنتاج الأفيون غير المشروع في أفغانستان في عام ٢٠٠٢ الذي عاد إلى سابق مستوياته العالية، رغم ما يُبذل من جهود لمكافحته. ويلاحظ المجلس مع القلق التقييم الوارد في مسح التقييم السريع للأفيون الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن ورود أنباء عن زراعة خشخاش الأفيون في مقاطعات عديدة من أفغانستان لأول مرة. ويؤكد المجلس على ضرورة التشجيع على الأخذ بنهج دولي شامل يتم تنفيذه، في جملة أمور، تحت إشراف الأمم المتحدة ومن خلال المحافل الدولية الأخرى، دعما لاستراتيجية مكافحة المخدرات التي وضعتها الإدارة الإنتقالية الأفغانية من أجل

القضاء على زراعة خشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة. ويؤيد المجلس أيضا مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات وسلائفها داخل أفغانستان وفي الدول والبلدان المجاورة على طول طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها تعزيزا لمراقبة المخدرات والحد من تدفقها. وينبغي أيضا بذل جهود شاملة للحد من الطلب على المخدرات عالميا بما يسهم في مواصلة القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات في أفغانستان. ويرحب المجلس بالاستراتيجية الشاملة لمكافحة المخدرات في أفغانستان على النحو الذي تتضمنه استراتيجية مكافحة المخدرات التي وضعتها الإدراة الانتقالية الأفغانية، ويدعو إلى تقديم المساعدة إلى أفغانستان في إطار هذه الاستراتيجية. ويرحب المجلس أيضا بـ ”اتفاق باريس“ (S/2003/641) الذي قدم في المؤتمر الدولي المعني بالطرق التي تسلكها تجارة المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا الذي عقد في باريس يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، ويشكر حكومة فرنسا على عقد المؤتمر.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده لالتزام الإدارة الانتقالية الأفغانية بالقضاء على إنتاج المخدرات بحلول عام ٢٠١٣، ولما تبذله من جهود لتنفيذ المراسيم الخاصة بحظر زراعة وإنتاج وتجهيز خشخاش الأفيون، بما في ذلك الإتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات.

”ويرحب مجلس الأمن بالمساهمة الهامة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ويلاحظ أن أعمال هذا المكتب في أفغانستان يعوقها عدم الاستقرار والأمن عموما في مناطق زراعة الأفيون في ذلك البلد، ويتعين على المجتمع الدولي ككل السعي إلى كفالة هذا الأمن والاستقرار. ويرحب المجلس كذلك بالمشاريع الجارية التي تضطلع بها فرادى الدول لمواجهة خطر المخدرات في أفغانستان. ومعظم هذه البرامج طويلة الأجل، وهو أمر حيوي من أجل القضاء على المخدرات على أساس مستديم. ويشدد المجلس على الحاجة الملحة إلى الحد بصورة ملموسة وبأسرع ما يمكن من إنتاج الأفيون في أفغانستان.

”ويقر مجلس الأمن بضرورة التنسيق بشأن هذه المسألة وكل المسائل في أفغانستان عن طريق الدولة الرائدة؛ ويعرب في هذا الصدد عن امتنانه للمملكة المتحدة وألمانيا لما قاما به من عمل بشأن مكافحة المخدرات وبشأن المسائل المتعلقة بالشرطة، على التوالي.

''ويسلم مجلس الأمن بالمشاكل التي يسببها تزايد إنتاج الأفيون في أفغانستان للبلدان المجاورة، فضلا عما يسببه ذلك من مشاكل بالنسبة لما تبذله هذه البلدان وغيرها من جهود لمنع الإتجار غير المشروع بالمخدرات.

''ويشدد مجلس الأمن على ضرورة التشجيع على التنفيذ الفعال لمشاريع مكافحة المخدرات في أفغانستان. ويمكن تعزيز هذه الجهود عن طريق وضع برنامج عمل شامل في المنطقة وفي دول العبور ودول المقصد. ويشير المجلس في هذا الصدد إلى ما يتوفر لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من قدرة تنسيقية كبيرة، ويدعو جميع المعنيين بالأمر إلى التعاون مع المكتب من أجل اعتماد تدابير متوافقة ومتوائمة لإنفاذ القوانين ولبذل الجهود المتصلة بمكافحة المخدرات من خلال دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات، و ''اتفاق باريس''، الذي أيده اجتماع قمة مجموعة الثمانية المعقود في أيفيان في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويحث المجلس الدول المانحة على العمل في إطار هذه العملية الاستشارية من أجل تحقيق النتائج المثلى لبرامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تضطلع بها.

''ويحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على أن يقوم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووفقا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات التي وضعتها الإدارة الانتقالية الأفغانية، بتقديم المساعدة إلى الإدارة الانتقالية الأفغانية لكي تقوم في جملة أمور بالتصدي لمجالات رئيسية معينة منها توفير سبل رزق وأسواق بديلة، وتحسين القدرات المؤسسية الوطنية، وإنفاذ عمليات منع الزراعة غير المشروعة للمخدرات وتصنيعها والإتجار بها، والتشجيع على خفض الطلب، وتعزيز الاستخدام الفعال للمعلومات بما في ذلك الرصد من الجو.

''ويحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على أن يقوم، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتشجيع التعاون بين البلدان المتضررة، لا سيما في مجال تعزيز المراقبة على الحدود، والمساعدة على تدفق المعلومات بين الوكالات المعنية بالأمن وإنفاذ القوانين، ومكافحة الجماعات الضالعة في الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، لا سيما غسل الأموال، والاضطلاع بالأنشطة التنفيذية المتعلقة بمنع الإتجار، وضبط الشحنات، والتشجيع على الحد من الطلب، وتنسيق المعلومات والاستخبارات لتحقيق أقصى فعالية للتدابير المتخذة داخل أفغانستان وفيما وراء حدودها.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبل إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن الحالة في أفغانستان موجزا للمقترحات التي قُدّمت أثناء جلسته ٤٧٧٤ المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وأي تعليقات وردود فعل لهذه المقترحات من جانب أي دولة من الدول الأعضاء، وأن يقدم توصياته ذات الصلة إلى مجلس الأمن للنظر فيها.

”ويقرر مجلس الأمن أن يبقي المسألة قيد نظره“.